الأمـــم المتحـــدة

تقـــريـــر
اللجنـة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون

الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)

تقـــريـــر
اللجنـة الرفيعة المستوى المعنية
باستعراض التعاون التقني
فيما بين البلدان النامية

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون

الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)

الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٦

[الأصـــــل: بالإنكليزيـــــة]
[٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ -٨	١
ثانيا -	الحضور وتنظيم الأعمال	٩ -٢٤	٢
	ألف - موعد ومكان انعقاد الدورة	٩ -١٠	٢
	باء - الحضور	١١-١٩	٢
	جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس	٢٠-٢١	٥
	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٢٢	٦
	هاء - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس	٢٣-٢٤	٦
ثالثا -	تقارير عن سير التنفيذ	٢٥-٥٩	٧
	ألف - بيان من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٥-٣٣	٧
	باء - لمحات موجزة عن أهم ما ورد في التقارير المرحلية	٣٤-٥٩	٨
رابعا -	موجز المناقشة العامة	٦٠ -١١٢	١٢
	ألف - لمحة عامة	٦٠ -٧٧	١٢
	باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب	٧٨ -٩٢	١٦
	جيم - اتجاهات جديدة للتعاون التقني بين البلدان النامية	٩٣ -١٠٣	١٩
	دال - النظر في تقريري مكتب اللجنة الرفيعة المستوى ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٠٤-١٠٦	٢١
	هاء - تعليقات مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أعقاب المناقشة العامة	١٠٧-١١٠	

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
واو - مسائل أخرى	١١١-١١٢	٢٢
خامسا- اعتماد التقرير	١١٣-١١٦	٢٢
ألف - تقرير رئيس الفريق العامل المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى	١١٣	٢٢
باء - الآراء التي أبديت بعد اعتماد المقررات	١١٤	٢٣
جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى	١١٥	٢٣
دال - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى	١١٦	٢٣
سادسا- اختتام الدورة	١١٧-١٢٧	٢٣
ألف - البيان الختامي لمساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١١٧-١٢٤	٢٣
باء - البيان الختامي للرئيس	١٢٥-١٢٧	٢٤

المرفقات

الأول - المقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة		٢٦
الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة		٣٣

---

* صدرت أصلا مستنسخة بوصفها الوثيقة A/50/39 المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

أولا - مقدمة

١ - وفقا للتوصية ٣٧ من خطة عمل بوينس آيرس المتعلقة بتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما البلدان النامية[١]، كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، انعقد اجتماع رفيع المستوى بين جميع الدول المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف من ٢٦ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠، من أجل إجراء استعراض حكومي دولي شامل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد نظرت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في تقرير الدورة الأولى لهذه الهيئة الحكومية الدولية[٢]. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تغيير اسم الاجتماع الرفيع المستوى الى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وطلبت من مدير البرنامج الإنمائي أن يعقد الدورة التالية للجنة حسب نفس الترتيبات التنظيمية والإجرائية التي وضعت للاجتماع الرفيع المستوى.

٢ - وقد انعقدت الدورة الثانية للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك من ١ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨١، وكان تقريرها[٣] موضع نظر الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين. وعملا بالاتفاق الذي توصلت اليه اللجنة في الدورة الثانية واعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين، كان هيكل الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى مكونا من اللجنة بكامل هيئتها ومن فريق عامل واحد، واستمر اتباع هذا الأسلوب في الدورات اللاحقة.

٣ - وقد اجتمعت الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك من ٣١ أيار/مايو الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣، وكان تقريرها[٤] موضع نظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين.

٤ - وعقدت الدورة الرابعة للجنة في نيويورك من ٢٨ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥. وكان تقريرها[٥] موضع نظر الجمعية العامة في دورتها الأربعين.

٥ - وانعقدت الدورة الخامسة للجنة في نيويورك من ١٨ الى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧، وجرى اعتماد تقريرها[٦] يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثانية والأربعين.

٦ - واجتمعت الدورة السادسة للجنة في نيويورك من ١٨ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وتم اعتماد تقريرها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقامت الجمعية العامة باستعراض التقرير في دورتها الرابعة والأربعين.

٧ - وجرت الدورة السابعة في نيويورك من ٢٨ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١، وتم اعتماد تقريرها[٨] يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها السادسة والأربعين.

٨ - وعقدت الدورة الثامنة للجنة في نيويورك من ٢٥ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، وتم اعتماد تقريرها[٩] يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ونظرت الجمعية العامة في هذا التقرير في دورتها الثامنة والأربعين.

ثانيا - الحضور وتنظيم الأعمال

ألف - موعد ومكان انعقاد الدورة

٩ - انعقدت الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما البلدان النامية في نيويورك من ٣٠ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

١٠ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعا مدير البرنامج الإنمائي الى انعقاد الدورة حسب الترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور

١١ - فيما يلي أسماء الدول الممثلة في الدورة من الدول أعضاء الأمم المتحدة المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الاتحاد الروسي	ايران (جمهورية - الإسلامية)	تايلند
اثيوبيا	بابوا غينيا الجديدة	تركيا
الأرجنتين	باراغواي	ترينيداد وتوباغو
أرمينيا	باكستان	تونس
اسبانيا	بنغلاديش	الجزائر
اكوادور	بنما	الجماهيرية العربية الليبية
البانيا	بنن	الجمهورية التشيكية
المانيا	بوتسوانا	جمهورية تنزانيا المتحدة
انتيغوا وبربودا	بولندا	الجمهورية الدومينيكية
اندونيسيا	بوليفيا	الجمهورية العربية السورية
أوغندا	بيرو	جمهورية كوريا

أوكرانيا	بيلاروس	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مولدوفا	غانا	ليسوتو
جنوب أفريقيا	غرينادا	مالطة
جورجيا	غواتيمالا	مالي
دومينيكا (كمنولث دومينيكا)	غيانا	ماليزيا
زائير	غينيا	مصر
زامبيا	غينيا الاستوائية	المغرب
زمبابوي	فانواتو	المكسيك
سانت فنسنت وجزر غرينادين	فرنسا	ملديف
سانت لوسيا	الفلبين	المملكة العربية السعودية
سري لانكا	فنزويلا	موريشيوس
سنغافورة	قيرغيزستان	ميانمار
السنغال	كازاخستان	النمسا
سوازيلند	الكاميرون	نيبال
السودان	كمبوديا	نيجيريا
السويد	كوبا	نيكاراغوا
سيراليون	كوستاريكا	هايتي
شيلي	كولومبيا	الهند
الصين	الكونغو	هندوراس
غابون	لاتفيا	هولندا
غامبيا	لبنان	اليمن

١٢ - كما حضر الدورة ممثل بصفة مراقب عن بعثة سويسرا لدى الأمم المتحدة، وهي تشارك أيضا في عمل البرنامج الإنمائي.

١٣ - وشارك في أعمال الدورة أعضاء من ادارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمم المتحدة بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٤ - وكانت اللجان الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥ - وكانت الهيئات التالية للأمم المتحدة ممثلة أيضا:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
صندوق الأمم المتحدة للسكان
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
معهد الأمم المتحدة الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة

١٦ - وحضر الدورة ممثلون عن الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
البنك الدولي
الاتحاد البريدي العالمي
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٧ - وكانت هناك المنظمات الحكومية دولية التالية، التي تلقت دعوة دائمة للاشتراك في دورات الجمعية العامة وأعمالها، ممثلة في الدورة:

المنظمة الدولية للهجرة
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة الدول الأمريكية
منظمة المؤتمر الاسلامي
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

١٨ - وحضر الدورة، بصفة مراقبين، ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
منظومة التكامل لأمريكا الوسطى
منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة
اتحاد المعارض الدولية

١٩ - وبناء على ما اقترحه مدير البرنامج الإنمائي في تقريره المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (A/34/415، الفقرة ٧)، بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١١٧/٣٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، دعيت المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكان ممثلا منها في الدورة:

منظمة الوحدة النقابية الأفريقية
الرابطة النسائية لعموم باكستان
الرابطة الدولية لمساعدة المسنين
الرابطة الدولية للجامعات
اللجنة الدولية للري والصرف
المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية
الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
المنظمات الكينية للطاقة والبيئة
الحركة الفلبينية للإعمار الريفي
الجمعية الدولية لإعادة التأهيل
منظمة "سيدي SIDI"
الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المؤتمر الإسلامي العالمي
رابطة مراكز التجارة الدولية
جمعية التنمية الدولية
منظمة أعمال التنمية البيئية في العالم الثالث
مؤسسة النظراء
مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث
اتحاد غرف التجارة والصناعة في آسيا والمحيط الهادئ
مركز هانغجو الاقليمي (آسيا والمحيط الهادئ)
فريق البحث والتبادل التكنولوجي
الرابطة الدولية لبناء القدرات
باكس رومانا - الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية
مجلس الأرض
الحلف التعاوني الدولي

جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس
(البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال)

٢٠ - قام بافتتاح الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى بالنيابة عن الأمين العام مدير البرنامج الإنمائي السيد جيمس غوستاف سبيث.

٢١ - وانتخبت اللجنة الرفيعة المستوى بالتزكية رئيسا لها هو سعادة السيد سويمادي د. م. بروتوددننغرات، المدير العام للعلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة الخارجية (اندونيسيا).

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٢ - اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال (TCDC/9/L.1) وتنظيم الأعمال (TCDC/9/L.2). وجرت مناقشة عامة في الجلسات العامة المعقودة في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧. وبدأ الفريق العامل عمله يوم ٣١ أيار/مايو وأسندت إليه البنود ٥ و ٦ و ٧ للمناقشة الفنية ووضع توصيات أمام اللجنة. وللاطلاع على قائمة الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في دورتها التاسعة، انظر المرفق الثاني.

هاء - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٣ - تم بالتزكية انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم:

نائب الرئيس: سعادة مومودو كيبا جاللو (غامبيا)
المقرر: السيد فرانسسكو غافيير برغويدو (بنما)

٢٤ - واعتمدت اللجنة توصية الرئيس بأن يكون السيد جاللو رئيسا للفريق العامل. وبعد ذلك تم الاتفاق على أن يكون الرئيس هو مقرر الفريق العامل.

ثالثا - تقارير عن سير التنفيذ
(البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال)

ألف - بيان من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ - ذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيانه الافتتاحي، أنه قد أحرز تقدم كبير في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة من أدوات التعاون المتعدد الأطراف، وإن كان لا يزال يتبقى الكثير مما يتعين إنجازه تحقيقا لكامل إمكانيات ذلك التعاون.

٢٦ - وأشار مدير البرنامج أيضا إلى تزايد عولمة هياكل الإنتاج وتنامي التركيز على إقامة نظام متحرر للتجارة الدولية، مما يضع عددا من التحديات أمام البلدان النامية. وقال إن ثمة عوامل أخرى، مثل تزايد الاعتماد على قوى السوق بدلا من تدخل الدولة، ونشوء دول جديدة من داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ونشوب النزاعات التي تستلزم جهودا في مجال حفظ السلام والمجال الإنساني، ألقت هي الأخرى مهام جديدة وملحة على عاتق المجتمع الدولي، بما ترتب على ذلك من ضغوط لإعادة تخصيص الموارد، على حساب الأهداف الإنمائية التقليدية في بعض الحالات.

٢٧ - وقد أثارت هذه التطورات الجديدة اهتماما متزايدا من جانب البلدان النامية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفة عامة، بغية كفالة المشاركة على نحو أكثر فاعلية وعدالة في هذا الهيكل الناشئ حديثا للعلاقات الدولية.

٢٨ - وأعرب مدير البرنامج عن اعتقاده أن هذه الاعتبارات تثبت الحاجة إلى تحديد مبادرات جديدة وابتكارية تكفل أن يظل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ملائما للبلدان الناميـــة في الظروف المتغيرة في التسعينات وما بعدها. وهذا ما جعل الجمعية العامة تطلب إلى اللجنة الرفيعة المستوى، في قرارها٩ ٩٦/٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، أن تضمّن جدول أعمالها بندا معنونا "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية".

٢٩ - واستجابة لهذا الطلب، أعدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقريرا شاملا عن الموضوع، أوصى باعتماد زخم جديد للسياسات الفنية والتنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لتمكينه من الاستجابة لمقتضيات الواقع الراهن. ويشدد التقرير على المبادرات الاستراتيجية وعلى توثيق التكامل بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. غير أن هذه المبادرات الاستراتيجية لا ينبغي أن يُفهم منها أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لن يحتفظ بما يتمتع به من مرونة في التجاوب مع المبادرات المبتكرة التي توجد في البلدان النامية.

٣٠ - وذكر مدير البرنامج أنه لا ينبغي أن يُنظر إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أنه بديل للتعاون الإنمائي التقليدي بين الشمال والجنوب، بل على أنه جهد مكمل لذلك التعاون. فثمة حاجة إلى تعزيز إطار التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، ويجب أن يُنظر إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أنه جزء لا يتجزأ من تلك العملية.

٣١ - وأشار مدير البرنامج إلى أنه على الرغم من ضيق حالة الميزانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن من الأهمية بمكان تدعيم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كطريقة للاستجابة للمقررات التي من المرجح أن تتمخض عنها مداولات اللجنة الرفيعة المستوى بشأن الاتجاهات الجديدة.

٣٢ - وأشار مدير البرنامج أيضا إلى أنه تقرر في الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، إنشاء جائزة مجموعة الـ ٧٧/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وذلك احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المجموعة، وكوسيلة لتوفير المزيد من الحوافز لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣٣ - واختتم مدير البرنامج بيانه بالإشارة إلى أن شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥ يوافق الذكرى السنوية العشرين لاعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمقرر المتعلق بالأبعاد الجديدة، الذي شدد على أهمية إدماج التنفيذ الحكومي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج التي يرعاها البرنامج الإنمائي، بالإضافة إلى المعنى الرمزي الذي ينطوي عليه توافق هذه المناسبة مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

باء - لمحات موجزة عن أهم ما ورد في التقارير المرحلية

١ - عرض التقارير من جانب مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٤ - قدم مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التقرير المعنون "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب" (TCDC/9/2 و Corr.1)؛ والتقرير المعنون "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" (TCDC/9/3)؛ والتقرير المعنون "النظر في التقارير المقدمة من مكتب اللجنة الرفيعة المستوى ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (TCDC/9/4)، إلى اللجنة الرفيعة المستوى كي تنظر فيها. وترد أدناه موجزات لتلك الوثائق، التي استندت اليها المناقشات التي دارت في اللجنة والمقررات التي اتخذتها اللجنة في النهاية.

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب

٣٥ - يتضمن التقرير تحليلا للمعلومات الواردة من الحكومات الأعضاء، ومنظمات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ونخبة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها لتعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، كما يتضمن تلخيصا للاتجاهات الناشئة التي استبانت من المعلومات المقدمة.

٣٦ - وقد أفادت بلدان عديدة أنها قد أنشأت مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإن كان يحد من أنشطتها نقص الموظفين، والافتقار إلى الموارد المالية، وعدم كفاية التنسيق داخل الحكومة، وقصور الفهم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣٧ - وذكرت بعض البلدان أنها لم تضع سياسة وطنية شاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإن كانت الأهمية التي تولى لهذا الموضوع مسلَّما بها على نطاق واسع.

٣٨ - وأوضح عدد كبير من حكومات البلدان النامية أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يحتل مكانة بارزة في المبادلات الثنائية في عدد من المجالات، بما في ذلك التعاون التقني والعلمي والتجاري والتعليمي.

٣٩ - واضطلعت بلدان عديدة ببعثات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو رتبت زيارات قامت بها مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز ذلك التعاون. وأسفر بعض هذه البعثات والزيارات عن اتفاقات فعلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة التمويل، أوضح التقرير أن عددا كبيرا من البلدان المبلغة قد رصدت في ميزانياتها الوطنية مخصصات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبعضها من أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية الخاصة بها.

٤١ - وقد وفرت الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة التدريبية، وتبادل الخبراء والمعدات في إطار ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية معيارا هاما لتقدير مدى ذلك التعاون، وأشارت الى نطاق واسع من مشاركة البلدان النامية.

٤٢ - ورغم أن البلدان المتقدمة النمو لم تبلغ إلا عن عدد قليل من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تحظى بدعم مباشر يقدم إليها في إطار برامج المعونة الثنائية، فقد استخدم بعض هذه البلدان مرافق التدريب في البلدان النامية في إطار برامج الزمالات والتدريب التابعة لها.

٤٣ - وقد لوحظت من التقرير زيادة هامة في أنشطة ترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تحظى بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وقد قام العديد من المؤسسات والوكالات بمساعدة البلدان النامية

على تنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل والجولات الدراسية وبرامج التدريب وتبادل الخبرة والتكنولوجيا والاحتفاظ بقواعد البيانات.

٤٤ - وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال وحدته الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبالاستفادة من موارد البرنامج الخاصة، بدور نشط في تعزيز وتطبيق أنشطة تبادل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال مجموعة متنوعة من الطرائق مثل عمليات المطابقة، وحلقات العمل المعنية بمواضيع محددة، وتعزيز القدرات، والدراسات والتقييمات، فضلا عن برامج الترويج والتوعية. وبالإضافة الى ذلك يجري تعزيز قاعدة البيانات الخاصة بخدمات الإحالة الى مصادر المعلومات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بهدف مواصلة تحسين وتبسيط تقديم البيانات المتعلقة بالقدرات المؤسسية في البلدان النامية وأصبح الحصول على معلوماتها لا مركزيا.

٤٥ - وحظيت جهود التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدعم من شتى المكاتب الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما الدعم المقدم في إطار البرامج الإقليمية التي تضطلع بها هذه المكاتب، والتي استخدمت خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ مبلغا يقدر بحوالي ٣٥ مليون دولار، من بينها مبلغ يقدر بحوالي ٥ ملايين دولار، يمثل حصة الموارد التي قدمت في إطار موارد البرنامج الخاصة.

٤٦ - ويناقش التقرير الاهتمام الذي حظيت به عناصر تقرير لجنة الجنوب لعام ١٩٩٠[١٠] التي شددت على السياسات في خمسة مجالات وهي: تعزيز الالتزام على الصعيد الوطني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستخدام مرافق التدريب والتعليم في البلدان النامية، وتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون فيما بين مؤسسات الجنوب، وتعزيز الأمن الغذائي.

الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤٧ - تولت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إعداد التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة لهذا التعاون عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ الذي طلب الى اللجنة الرفيعة المستوى إدراج البند في جدول أعمال دورتها التاسعة.

٤٨ - ويشير التقرير الى التغييرات الهامة التي جدت في العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة ولا سيما في عقد الثمانينات، والى أن تلك التغييرات قد أتاحت إمكانات كبيرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة هامة لتحقيق تطلعات البلدان النامية ووسيلة تكفل اندماجها الفعلي في النظام العالمي الجديد.

٤٩ - وأوصى التقرير بضرورة أن يعتمد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل نهجا استراتيجيا يتسم بتركيز أكبر، وذلك بدعم المبادرات في عدد من المجالات التي تحظى بأولوية عليا كالتجارة، والاستثمار، والدين، وتخفيف الفقر، والانتاج، والعمالة، وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، وإدارة المعونة، باعتبارها مجالات يرجح أن يترتب عليها أثر هام في عدد كبير من البلدان النامية.

٥٠ - ودعا التقرير كذلك الى تكامل العمليات بصورة أوثق بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٥١ - وتتعلق التوصيات الأخرى بضرورة تحديد بلدان محورية تضطلع بدور يشجع على تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشجيع ترتيبات التعاون الثلاثي التي يوافق بموجبها المانحون على تمويل عمليات التبادل فيما بين البلدان النامية، وتحديد منتجات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المتعلقة بمواضيع محددة، وتوسيع نطاق قاعدة البيانات الخاصة بخدمات الإحالة الى مصادر المعلومات بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتصبح قاعدة بيانات متعددة الأبعاد تتضمن معلومات عن مراكز الامتياز ذات الصلة، وخدمات الخبراء، والخبرات المستقاة من المشاريع، فضلا عن دعم القدرات المؤسسية القائمة بالفعل في البلدان النامية.

٥٢ - وعلى المستوى المؤسسي، جرى التركيز على تعزيز مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإعادة هيكلة تدريبات التوفيق بين القدرات والاحتياجات، واعتماد سياسات وطنية محددة بوضوح لهذا التعاون.

٥٣ - وأشار التقرير الى ضرورة قيام اللجنة الرفيعة المستوى بمواصلة العمل ككيان حكومي دولي مسؤول عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واقترح التقرير أن تُعزز الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل أكبر لتمكينها من مواصلة دورها كمنسق لتشجيع وتطبيق هذا التعاون داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - وقدم التقرير توصيات محددة من بينها دراسة عدد من طرائق التمويل لزيادة تخصيص الموارد لهذا التعاون خلال دورة البرمجة التالية. كما أوصى بإقامة صلات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل توفير آلية لمشاركتها في أنشطة هذا التعاون.

٥٥ - كما نُظر في وثيقة معنونة "إطار باندونغ للتعاون بين آسيا وافريقيا (TCDC/9/3/Add.1)، ويتضمن مرفقها استنتاجات وتوصيات منتدى آسيا وافريقيا الذي انعقد في باندونغ، اندونيسيا، في الفترة من ١٢ الى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

النظر في التقارير المقدمة من مكتب اللجنة الرفيعة المستوى ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٦ - تناول التقرير مسائل تتعلق بتوقيت الدورات القادمة للجنة الرفيعة المستوى، وتنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض سياسات وإجراءات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والترتيبات التنظيمية والداعمة لهذا التعاون.

٥٧ - وفيما يتعلق بتوقيت الدورات القادمة للجنة الرفيعة المستوى، وبالنظر الى أن معظم منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعمل على أساس السنة التقويمية ولا تُتاح تقاريرها عن السنوات السابقة إلا في

شهر آذار/مارس، فقد ثبت أنه من الصعوبة بمكان أن تقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني بإدراج معلومات مستكملة في تقاريرها الكتابية المقدمة الى اللجنة الرفيعة المستوى. ولهذا السبب فقد طلبت اللجنة في دورتها الثامنة من المكتب أن يدرس، بناء على نصيحة مدير البرنامج، إمكانية تعديل التوقيت الخاص باجتماعات اللجنة لكي تأخذ تلك المشكلة في الاعتبار. ومع ذلك فقد توصل المكتب ومدير البرنامج، بعد استعراض الخيارات المختلفة، الى أن من الأفضل الإبقاء على الجدول الزمني الحالي لاجتماعات اللجنة، على أن يكون مفهوما أن بإمكان منظمات الأمم المتحدة تقديم تقارير شفوية مستكملة الى اللجنة لتوفير معلومات إضافية ذات صلة بأنشطتها.

٥٨ - أما فيما يخص تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة باستعراض جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للسياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعملا بمقررات الدورة الثامنة للجنة، فقد عـُقد في تموز/يوليه ١٩٩٣ اجتماع لمراكز تنسيق وكالات الأمم المتحدة. ورأى الاجتماع ضرورة أن يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع تعريف موحد على مستوى المنظومة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقائمة مرجعية للعناصر الرئيسية للسياسة، وإرشادات متكاملة للموظفين العاملين في مجال هذا التعاون، ودعم الأنظمة الداخلية الخاصة برصد واستعراض التعاون.

٥٩ - وفيما يتعلق بالترتيبات الداعمة والتنظيمية لهذا التعاون لاحظ التقرير أنه بسبب القيود الشاملة المتعلقة بالموارد، فقد خـُفض توزيع موارد البرنامج الخاصة على التعاون التقني بنسبة ٣٠ في المائة من المستوى الأصلي الموافق عليه والذي يبلغ ١٥ مليون دولار. وبلغت الموارد الإجمالية المتاحة للبرنامج ١٣,٢٥ مليون دولار للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ منها مبلغ ٢,٧٥ مليون دولار مرحل من الدورة الرابعة.

رابعا - موجز المناقشة العامة

ألف - لمحة عامة

٦٠ - بدأت المناقشة العامة ببيان أدلى به ممثل الفلبين الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفيما بين بلدان الجنوب عموما يحظى بأهمية كبرى بوصفه أحد النواحي المركزية للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. فتكنولوجيات البلدان النامية وخبرتها ودرايتها التقنية كثيرا ما تكون أكثر ملاءمة للبلدان النامية الأخرى نظرا لأوجه الشبه بينها. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات الأساسية الجارية في الوقت الحاضر في هيكل العلاقات الدولية تؤكد الحاجة إلى إيجاد توجهات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦١ - وأعرب عن تأييده للمقترحات الواردة في التقرير بشأن التوجهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3) فيما يتعلق بنهج استراتيجي يتسم بتركيز أكبر، من أجل زيادة أثر المبادرات وفعاليتها في هذا المجال. ويتطلب هذا جملة أمور منها تحسين نظم المعلومات فيما يتعلق بالاحتياجات

والقدرات لتسهيل المقارنة والربط، لا بين الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان فحسب، ولكن أيضا بين مزاياها النسبية.

٦٢ - وأعرب عن تأييده للمجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها، وهي التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، والتخفيف من حدة الفقر، والإنتاج والعمالة، والعلم والتكنولوجيا. وأيد مفهوم تنمية الموارد البشرية الموجهة نحو الطلب، وحث على إقامة صلات تشغيلية أوثق بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بينها، وخاصة لأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون أداة هامة في تشجيع التعاون الاقتصادي على نمط أوسع نطاقا.

٦٣ - وأكد مجددا على ضرورة أن تعتمد البلدان النامية سياسات وطنية شاملة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتوفير إطار ملائم للترويج لأنشطة التعاون التقني فيما بينها وتنفيذها. كما شدد على أهمية تعزيز مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها عوامل حفازة للنهوض بالتعاون التقني. وأعرب عن تأييده للرأي الداعي إلى وضع ترتيبات مؤسسية فعالة وتأمين تمويل كاف للمبادرات الجديدة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٤ - ورحب بطرح جائزة مجموعة الـ ٧٧/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني/الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ودعم حكومة اليابان لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد أيضا على ضرورة المحافظة على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل هيكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٥ - وأعربت معظم الوفود عن تأييدها للآراء المعرب عنها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٦ - أما ممثلة فرنسا، التي تحدثت أيضا باسم الاتحاد الأوروبي، فقد أكدت مجددا أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وما ينطوي عليه من إمكانات لتنمية القدرات في البلدان النامية ولتعزيز التعاون الإقليمي. وذكرت أن التنوع الناشئ في الدول النامية في الوقت الحاضر حري بأن يسهم في تقاسم الخبرة في مجال التنمية ومن ثم تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أن التعاون التقني ينبغي ألا يقتصر على الجوانب الاقتصادية للتنمية، بل ينبغي أن يشمل مجالات أخرى مثل التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

٦٧ - وأعربت عن الاهتمام بمجالات الأولوية المقترحة لوضع مبادرات استراتيجية، وذهبت إلى أن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن تركز على مجالات محددة بوضوح. ووجهت الانتباه إلى احتياجات أقل البلدان نموا، فذكرت أن المبادرات الاستراتيجية ينبغي أن تعود بالنفع على تلك البلدان أيضا. وأيدت الاقتراح الداعي إلى تجميع ونشر المعلومات عن النجاحات التي تحققت في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٨ - ورحبت أيضا بالزيادة المقترحة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الدورة المقبلة طالما أنها لا تؤدي إلى تخفيض الاعتمادات المخصصة للبرامج القطرية. وحثت جميع المؤسسات التي تعالج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على تحسين تنسيق أنشطتها. وأشارت إلى أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يستحق دعما اضافيا من جانب المجتمع الدولي.

٦٩ - وأشارت معظم الوفود إلى تغير البيئة الذي يكاد يشمل جميع البلدان التي يقوم فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بدور أكبر وأهم في مشاريع التنمية الوطنية. وأقرت بالحاجة إلى إشراك هذه الجهات الاقتصادية الفاعلة، مثل المنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية، والأكاديميات، والغرف التجارية للقطاع الخاص والصناعات، في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بطريقة موضوعية.

٧٠ - وكان ثمة اتفاق عام على أنه بالرغم من التقدم الملحوظ الذي سجل منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٧٨، لا يزال هناك العديد من الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها حتى الآن، ولم تتحقق إمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كاملة. ويوفر تغير البيئة العالمية فرصة لوضع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مسار جديد وتكثيف أنشطته. وقد زاد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مختلف المجالات، وأصبح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس ثنائي عنصرا هاما في التعاون الإنمائي. ويمكن اعتبار وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عاملا هاما لتمكين البلدان النامية، إذ أنها تعني استخدام الموارد التقنية للبلدان النامية بوصفها عوامل تغيير في عملية التنمية في تلك البلدان. وتم التسليم في الوقت ذاته بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مكمل للتعاون التقني التقليدي ولن يحل بالتأكيد محله تماما. إلا أن هناك ما يبرر تعزيز تطبيق هذه الوسيلة على نحو أوسع نطاقا للاستفادة على أفضل وجه من أموال المعونة المحدودة.

٧١ - وذهب معظم الوفود إلى أن المسؤولية الأولية لتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع على عاتق البلدان النامية، ولهذا الغرض تطبق طرائق مختلفة للتعاون، منها أن تخصص البلدان ذاتها مزيدا من الموارد في الميزانية. إلا أن جميع الوفود تقريبا أشارت إلى أن القيود المالية على وجه التحديد هي العائق الرئيسي الذي يعترض سبل تنفيذ وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق أوسع. ودعت وفود عديدة إلى زيادة الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية. وقُدمت بعض الاقتراحات لزيادة المساهمات المالية المقدمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من القطاع الخاص والشركات عبر الوطنية بوجه خاص. وحظيت فكرة التمويل الثلاثي الذي يمكن عن طريقه أن توظف الموارد المالية للبلدان المتقدمة النمو للاستفادة من الموارد التقنية الملائمة في بعض البلدان النامية في تلبية احتياجات بلدان نامية أخرى، بتأييد جميع الوفود. وحث جميع الوفود تقريبا الوكالات والبلدان المانحة على توسيع نطاق التعاون التقني الثلاثي.

٧٢ - وأشار بعض الوفود إلى أن من شأن عدم إدراك مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأهدافه أن يعيق تطبيقه. وأكد العديد من الوفود على أن تنظيم مراكز تنسيق وطنية فعالة وتنفيذ

سياسات وطنية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هما من القواعد المؤسسية الأساسية لتوسيع نطاق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧٣ - وتم التشديد بقدر كبير على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورحبت معظم الوفود بنظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المحسن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأيدت توسيعه ليصبح خدمة مرجعية متعددة الأبعاد. أما المقترحات الداعية إلى تجميع بيانات عن الخبرات الناجحة، وإعداد قوائم بالخبراء، وتبادل قواعد البيانات مع نظم أخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فقد حظيت بتأييد قوي بوجه خاص. وأفاد أحد الوفود بأن بلاده قد طورت برنامجا لجمع المعلومات عن احتياجات التدريب في مؤسساتها؛ ودعا البلدان الأخرى الى أن تحذو حذو بلده، وقال إن بلده يرحب باستخدام البلدان الأخرى لنظام الإحالة الى قاعدة البيانات الذي تم تطويره.

٧٤ - وأشار عدد من الوفود إلى مشكلة الفقر ومحنة أقل البلدان نموا. كذلك استرعى تهميش العديد من البلدان الأقل نموا. ورئي أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يركز على تلك المسائل التي تتسم بأهمية كبرى لعدد من البلدان النامية. وتم في هذا السياق الترحيب بمبادرة البلدان النامية الجزرية الصغيرة.

٧٥ - وأشار عدد من الوفود إلى موضوع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق معالجة مشاكل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وتم الترحيب في هذا السياق بمبادرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان رابطة الدول المستقلة.

٧٦ - وأكد العديد من الوفود على أهمية تنمية الموارد البشرية والدور المحوري الذي يمكن أن يقوم به التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيها. وذكر العديد من الوفود أن مرافق التعليم والتدريب المتاحة في البلدان النامية تستخدم بشكل مكثف لتحسين مستوى القوى العاملة في البلدان النامية. أما تبادل الخبراء فهو يتيح رفع مستوى نوعية موظفي الخدمة العامة، ومديري الأعمال التجارية والموظفين الفنيين في تلك البلدان.

٧٧ - واجتذب موضوع توثيق عرى التكامل بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بينها في المجال التنفيذي اهتماما كبيرا من جانب معظم الوفود. وفي ذلك السياق، أعربت بيانات الوفود عن تأييدها تعزيز دور الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإضفاء الطابع المؤسسي على زيادة التعاون بين هذه الوحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وذهبت الوفود إلى أن التحديات التي تبرزها الحالة العالمية المتغيرة تدعو إلى تنشيط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بينها على نحو متكامل.

باء - استعراض التقـــدم المحـــرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيريس ومقررات اللجنـة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب

٧٨ - قدم عدد من الوفود معلومات عن سياساتها وأنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقامت وفود أخرى بتكميل المعلومات التي قـُدمت بالفعل في تقرير المدير (TCDC/9/2).

٧٩ - وأشارت بضعة وفود إلى الصعوبات التي تواجهها في دعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بسبب القيود في الموارد التي ترجع إلى برامج التكيف، ومشاكل الديون وانخفاض تدفق المساعدات الخارجية. ووجهت نداء خاصا من أجل توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة فعالة من حيث التكلفة، وذلك بدعم مالي من الوكالات والبلدان المانحة. وأشير في ذلك الصدد إلى الحالة السائدة في بعض البلدان الافريقية وبعض أقل البلدان نموا.

٨٠ - وذكر ممثل إحدى النقابات أنه لا بد من مشاركة العمال والنقابات وغيرهما من الجهات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة الأخرى في كل بلد مشاركة فعالة من أجل تمكين مراكز التنسيق الوطنية من أداء عملها. ومن المهم كذلك أن يرمي التعاون التقني إلى تحسين نوعية معيشة سكان البلدان المتأثرة، وأن يفضي إلى تنمية مستدامة. وعلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى أن تشجع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي يسهل التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي وتعززه على نحو فعال. وعليها تجنب "الأخطاء التي وقع فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان كانا لبرامجهما التقليدية للتكيف الهيكلي، ولا سيما في أفريقيا، أثر سيئ لى التكامل الاقتصادي، وحيث أنها تزيد السكان فقرا، وتسبب الاضطراب الاجتماعي وتحول دون المشاركة النشطة والاشتراك الفعال من جانب الجهات الاجتماعية - الاقتصادية الفاعلة في تخطيط برامج التكيف الهيكلي، والتفاوض عليها وتنفيذها وإدارتها ورصدها".

٨١ - وأشار بعض الوفود إلى الأهمية التي تعلقها البلدان النامية على التعاون الإقليمي في جميع المناطق مثل شرق افريقيا والجنوب الافريقي، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية بأسرها، وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بوجه خاص، وتم التأكيد من جديد في ذلك السياق على قابلية وسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للاستمرار. وأبلغت الوفود عن أنشطتها في إطار مجموعات التعاون الإقليمية والمجموعات الفرعية للتعاون الإقليمي. كذلك قدم عدد من وفود المنظمات الحكومية الدولية، مثل منظمة الدول الامريكية والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا الوسطى، وصفا لما تبذله من جهود في مجال التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

٨٢ - وقدم العديد من الوفود بيانات بشأن ما تقدمه من دعم لبرامج التدريب لموظفي البلدان النامية، ونوه بعض البلدان بمساهمة المانحين في تسهيل هذه البرامج. وتكلم وفد بلد مانح عما يقدمه بلده من

برامج للتدريب والتشارك للبلدان الثالثة لدعم تدريب موظفي البلدان النامية الذي يقوم به مدربون ومؤسسات من البلدان النامية في بلدان نامية أخرى. كذلك قدمت بعض المنظمات الحكومية الدولية، وخاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصفا لبرامج التدريب التي يجري تصميمها وتنفيذها من خلال قنوات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعلن وفد أندونيسيا عن خطط بلده الرامية إلى إنشاء مركز للخبرات المتميزة يسمى مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. واقترح أحد الوفود إنشاء مراكز متقدمة للتدريب والبحث في بلدان الجنوب، وأن يقدم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة لهذه المشاريع. وأبلغت عدة بلدان عن تدريب أعداد كبيرة من الموظفين من بلدان نامية أخرى، وكذلك عن تقديم تسهيلات للطلاب في مؤسسات التعليم العالي.

٨٣ - وأعربت بعض الوفود عن أسفها لأن الافتقار إلى الالتزام السياسي وعدم كفاية قدرة المؤسسات الوطنية أو تدهورها تقف في طريق توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطلب العديد من الوفود أن يقدم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتنمية مراكز الخبرات المتميزة أو على الأقل أن يساعد المؤسسات القائمة بدعم برنامجي. وأشارت بعض الوفود الأخرى إلى عدم تفهم فكرة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعدم الوضوح فيما يتعلق بتصميم وسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي ذلك السياق، تم التأكيد على أهمية إنشاء مراكز تنسيق وطنية قوية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ووضع سياسات وطنية واضحة له. واقترح بعض الوفود أيضا أن تساعد الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في وضع سياسات قطرية لهذا التعاون. وعلق بعض الوفود على هيكل مراكز التنسيق الوطنية، وسلطتها، ودورها، وموقعها الاستراتيجي.

٨٤ - وقدم بعض الوفود وصفا لبرامج تعاونها الوطني التي يتم في إطارها الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأشارت إلى تعاظم تكريس الموارد الوطنية لهذا التعاون. كذلك ذكرت بعض الوفود مختلف الاتفاقات الإطارية للتعاون الثنائي وسردت الأنشطة المضطلع بها في إطارها. وذكرت بعض الوفود أن بلادها تقوم بتنفيذ برامج للتعاون مع عدد كبير من البلدان، يصل في بعض الحالات إلى ٨٠ أو ١٠٠ بلد. وأفادت أيضا بأن لديها برامج تعاون مختلفة تشمل عددا كبيرا من البلدان أو ذات توجه إقليمي محدد مثل افريقيا أو آسيا الوسطى. وأشارت المناقشات بوضوح إلى أن التعاون التقني في حقيقة الأمر يتجاوز كثيرا ما هو مذكور أو مبلغ عنه بوجه عام. وأظهرت أيضا التزاما قويا بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدى بعض البلدان النامية التي تتبوأ مركزا اقتصاديا أفضل مثل جمهورية كوريا، وتركيا، والمكسيك، وتايلند، والأرجنتين، والبرازيل، والصين، والهند، وماليزيا، واندونيسيا، وفنزويلا، وشيلي، وباكستان، وسنغافورة. وتطرقت بضع وفود إلى أهمية الإبلاغ السليم وأوصي بقوة بتجميع البيانات عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الوطني.

٨٥ - وتكلم العديد من الوفود عن قيمة عمليات التوفيق بين القدرات والاحتياجات وأهميتها، ونشر موجزات عن الاحتياجات والقدرات. ورأى بعض الوفود أنه ينبغي إلغاء التمييز بين الأنشطة الترويجية والأنشطة التنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واعتبار جميع أنشطة هذا التعاون أنشطة للتعاون الأفقي. واشتكى بعض الوفـــود من البطء في تجميع التقارير المتعلقة بعمليات التوفيق بين

القدرات والاحتياجات مما أعاق تنفيذ الاتفاقات. واقترح أحد الوفود أن تأخذ عملية التوفيق بين القدرات والاحتياجات في الاعتبار إمكانية إقامة مشاريع مشتركة وألا تقتصر على أنشطة التعاون التقني. وأشير أيضا إلى أهمية البعثات القطرية في تحقيق الفائدة من عمليات مضاهاة القدرات بالاحتياجات. وعرض ممثل باكستان استضافة المرحلة الثانية من ممارسة البرمجة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا في ١٩٩٥ أو أوائل ١٩٩٦.

٨٦ - وتكلم بعض الوفود عن ضرورة رسم سياسة عامة بشأن الاستفادة من خبراء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورحبوا بإطار منظمة الأغذية والزراعة كبداية مبشرة.

٨٧ - ولوحظ أن الافتقار إلى التمويل أو التمويل المحدود جدا، يعيق التوسع في استخدام خبراء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية حيث يمكن أن يترتب على استخدامهم أثر إيجابي على التنمية.

٨٨ - وأشار بعض الوفود إلى دمج المرأة في التنمية ضمن التيار الرئيسي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقيل إنه ينبغي بذل جهود واعية لرفع المدارك لزيادة الوعي بضرورة إشراك المرأة في جميع الأنشطة الإنمائية، وأنه ينبغي الاضطلاع ببرامج خاصة وأنشطة هادفة لبلوغ هذه الغاية.

٨٩ - ودعا معظم الوفود المؤسسات والوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى تقديم دعم أكبر لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واقترح بعض الوفود تخصيص قدرة أكبر من الموارد لهذا التعاون واعتبرت أن المشاريع الجامعة هي من الأدوات الهامة لتوسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أن ثمة توافقا في الآراء آخذ في الظهور بأن على البلدان النامية أن تتخذ إجراءات على سبيل الأولوية لتوسيع التعاون التقني فيما بينها.

٩٠ - وقد قدمت بعض وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها معلومات تكميلية عن المستويات العالية للدعم الذي تقدمه في مجال الأنشطة التنفيذية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بيانات تفصيلية عن أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد أكد معظم هذه الوفود على الحاجة إلى زيادة التنسيق بين أنشطتها. وتضمنت بيانات ممثلي الوكالات معلومات غزيرة بشأن مختلف أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تراوحت ما بين الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، وبرامج التدريب، واستخدام الخبراء، ونقل التكنولوجيا والخبرة، وإنشاء الشبكات ودعم إقامة الشبكات، وتقديم الدعم إلى ترتيبات التعاون التقني على المستوى الإقليمي.

٩١ - وأشار عدد كبير من الوفود إلى النقاط الخمس الرئيسية التي تضمنها تقرير لجنة الجنوب المتعلق بالتعاون التقني فيما بين الدول النامية. وكانت المواضيع التي نالها النصيب الأوفر من التشديد هي: زيادة الوعي في بلدان الجنوب، وتشجيع المشاريع المشتركة، واتخاذ إجراءات لتوسيع التجارة.

٩٢ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتغييرات التي حدثت في قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وسهولة الوصول إليها، وأعربت عن أملها في أن يزداد استعمالها. وأيدت وفود كثيرة تحويل قاعدة البيانات إلى مخزن للمعلومات متعدد الأبعاد، كما ورد في الفقرة ٧٣ أعلاه.

جيم - اتجاهات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٩٣ - بوجه عام أيدت جميع الوفود التي تحدثت بشأن إعادة توجيه الأنشطة الحالية والمبادرات الجديدة للتعاون التقني فيها بين البلدان النامية، التحليلات والاقتراحات المقدمة في هذا الشأن، مع تركيز كثير من الوفود على هذا الموضوع وحده، وأثنوا كثيرا على إجراء الاستعراض في حينه، وعلى الانطلاقة الجديدة التي تأتي في الوقت المناسب.

٩٤ - ونالت مسألة المبادرات الاستراتيجية استحسان جميع الوفود. غير أن عددا من هذه الوفود أدرج بنودا إضافية ضمن إطار المجالات ذات الأولوية. فإلى جانب البنود التي أدرجت في التقرير، على سبيل الإيضاح (مثل التجارة والاستثمار، وتخفيف الفقر، والديون، والبيئة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والانتاج والعمالة، وتنسيق المساعدة) أوردت بنود أخرى، من قبيل إصلاح وتحديث الدولة، وتنمية الموارد البشرية (برامج التعليم والصحة)، وتطوير الحكومات المحلية، ونقل التكنولوجيا، والتنمية الريفية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وحفظ التربة، وتطوير الطاقة الريفية، والسياحة، وأشير أيضا إلى ضرورة تركيز الاهتمام على مواضيع مختارة ذات أولوية تهم البلدان المتعاونة دون أن تفرض من أعلى أو من الخارج.

٩٥ - كذلك حظيت بتأييد عام فكرة القضاء على التمييز، في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بين الأنشطة الترويجية والأنشطة التنفيذية. والأهم من ذلك هو مدخلات الوفود فيما يتعلق بكفالة التكامل التنفيذي بين أنشطة التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على نحو أوثق. وقد أعربت بعض الوفود عن أسفها لتباعد ركني التعاون التوأمين بين بلدان الجنوب بصورة تدريجية. وكانت هناك مطالبة بزيادة استكشاف سبل إقامة علاقات متبادلة بين مفاهيم التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة ما يمكن تسميته بالسلسلة المتواصلة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وطلبت بعض الوفود أن يتم تعزيز العلاقات بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، واقترحت أن ينظر إليهما بصورة متكاملة بوصفهما وجهين لعملة واحدة. ونودي بزيادة تنسيق الجهود والأنشطة بين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاونكتاد وإقامة صلة مؤسسية بينهما.

٩٦ - وتحدثت وفود عديدة عن مبادرة الدول النامية الجزرية الصغيرة، ومبادرة منتدى آسيا وافريقيا (باندونغ) ومبادرة التعاون لبلدان أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة. وأثنت على مضامينها الاستراتيجية وتصميمها المبتكر. كما اعتبرتها بمثابة تجديدات مشرفة وشهادة على ما يزخر به التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من إمكانات.

٩٧ - وطرح أحد الوفود فكرة أخرى لترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تتمثل في عقد اجتماعات مدتها نصف يوم لعرض دراسات حالة بشأن بلد ما أو أساس لمشروع ما، تتضمن، على سبيل المثال عرضه مختصرا للمبادرة يقدمه ممثل البلد أو الهيئة التابعة للأمم المتحدة، تليه مناقشة وجيزة.

٩٨ - واستحوذ التعاون الثلاثي الأطراف أو تمويل أنشطة التعاون التقني بين البلدان النامية على أساس ثلاثي على اهتمام جميع الوفود تقريبا. واتفق الجميع على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتصف بفعالية عالية من حيث التكلفة، ويمثل في حالات عديدة برنامج التعاون الوحيد الملائم لتحقيق غاية محددة أو هدف محدد. وأيدت بعض الوفود بعض الترتيبات الثلاثية التي تدعمها كل من المانيا وجمهورية كوريا وفرنسا وهولندا واليابان. وأوصت الوفود كافة بقوة بتوسيع نطاق هذا المفهوم وباستخدامه على نطاق أوسع. واقترح بعض الوفود إنشاء صناديق استئمانية أو صناديق خاصة من أجل برامج محددة.

٩٩ - ومن الأفكار الأخرى المقترحة في التقرير التي لقيت اهتماما عاما، إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطلب عدد قليل من الوفود إجراء دراسة عن كيفية إشراك القطاع الخاص في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وأفاد وفدان على الأقل بأن القطاع الخاص يشارك بالفعل في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مشاركة مباشرة. وأيد وفد آخر فكرة إنشاء لجان وطنية معنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تكون جامعة لكافة الاهتمامات. ورأت وفود أخرى أن على البلدان أن تستكشف بنفسها سبل إشراك القطاعين غير الحكومي والخاص في صياغة السياسات والأنشطة التنفيذية المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما قدمت اقتراحات بعدم إغفال مصالح الأكاديميين والباحثين، والقوى العاملة والمؤسسات المالية. ومن المسائل الأخرى التي أثيرت أنه في حين أنه يمكن استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بقدر أكبر في القطاع العام، فإن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وهو الخطوة التالية، مسألة تتعلق بالقطاع الخاص.

١٠٠ - واعتبر بعض الوفود أن القطاع الخاص مصدر جيد لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان بصرف النظر عما إذا كان القطاع الخاص مشتركا في هذه الأنشطة أم لا.

١٠١ - ورأت عدة وفود أن تجميع الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في بلد ما، يفضي إلى زيادة تحسين استخدام الموارد وإلى ترتيب أولويات برامج التعاون على نحو ملائم. وطلبت بعض الوفود أن ترصد البلدان النامية في ميزانياتها قدرا أكبر من الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٢ - وطلب أحد الوفود تعزيز المشاريع في مجالات إجراء البحوث المشتركة لتسويق المنتجات، وبدء مشاريع محددة تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، وحشد الخبرات والموارد لإقامة مشاريع جديدة. وقد انبثق ذلك عن فهم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفهما سلسلة متصلة وكذلك التقليل من شأن التمييز بين الأنشطة الترويجية والأنشطة التنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٣ - ورحبت معظم الوفود باجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعربت عن تقديرها للتنسيق الوثيق بين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والأونكتاد في التخطيط للاجتماع وتنظيمه. وفي السياق المتغير للاقتصاد السياسي في العالم، أرتئي أن من الضروري النظر إلى المسألة من حيث آثارها كافة، واستعراض العناصر الإيجابية والسلبية على السواء من أجل وضع خطة للمستقبل.

دال - النظر في تقريري مكتب اللجنة الرفيعة المستوى ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٤ - لم يتحدث سوى وفدين لصالح تغيير مواعيد عقد جلسات اللجنة الرفيعة المستوى.

١٠٥ - وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لاستعراض جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للسياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قدمت عدة وكالات ومؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بيانات عن برامجها الهادفة إلى توعية الموظفين، وعن المجالات ذات الأولوية للنظر في تطبيق طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعن المبادرات الجديدة لتعزيز هذا التعاون. ولوحظ أن هذا الموضوع سيستعرض في اجتماع مراكز التنسيق التابعة للوكالات الذي سيعقد في الاسبوع التالي.

١٠٦ - وشددت جميع الوفود التي تناولت الكلمة على الحاجة إلى المحافظة على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، داخل هيكل برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وأيدت جميع الوفود تقوية الوحدة لتمكينها من تحقيق أهداف استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وقد قوبلت نية مدير البرنامج الاحتفاظ بمستوى ملاك الموظفين الحالي وتخصيص اعتمادات أكبر في دورة البرمجة المقبلة بترحيب حار.

هاء - تعليقات مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أعقاب المناقشة العامة

١٠٧ - أعرب مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن امتنانه للجنة الرفيعة المستوى لتأييدها التوصيات الواردة في الوثيقة المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3).

١٠٨ - وأحاط علما بالولاية التي منحتها اللجنة الرفيعة المستوى إلى الوحدة الخاصة لاعتماد المزيد من التوجهات الاستراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تحقيق أثر أكبر في البلدان النامية.

١٠٩ - كما أحاط علما بالاهتمام الذي أولي بوجه خاص لبعض جوانب التقرير، كاعتماد سياسات وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المستوى الوطني، وتعزيز مراكز التنسيق الوطنية، والترتيبات الثلاثية لصالح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١١٠ - وأكد أن الوحدة الخاصة ستواصل التشاور مع الحكومات، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى ذات الصلة، لتحديد سبل مبتكرة وفعالة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

واو - مسائل أخرى

١١١ - طلب عدد من الوفود أن يقوم المكتب، بالتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستكشاف إمكانية ترتيب قيام عدة وفود مشتركة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتقديم بيانات خلال الدورة العاشرة عن خبرتها في هذا المجال، وذلك على أساس تمثيل جغرافي عادل، ولفترة يحددها المكتب.

١١٢ - ووجه مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الانتباه إلى مجموعة واسعة من الاجتماعات التقنية والمتخصصة، واجتماعات مراكز التنسيق الوطنية. ومنها، على سبيل المثال، الاجتماع الذي انعقد في أكرا، في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقال إن من المهم التمييز بين هذه الاجتماعات ودور صنع السياسة الذي تؤديه اللجنة الرفيعة المستوى. ورحب المدير باقتراحات الوفود، وأشار إلى أن الوحدة الخاصة، ستقدم إلى المكتب من خلال مديرها، مقترحات أخرى بشأن أكثر الطرق فعالية لعرض تلك البيانات، كما ستنقل مقترحات الدول الأعضاء وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات المعنية الأخرى بهذا الشأن.

خامسا - اعتماد التقرير

ألف - تقرير رئيس الفريق العامل المقدم
إلى اللجنة الرفيعة المستوى

١١٣ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في تقرير رئيس الفريق العامل المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى. وقد أوصى الفريق العامل في تقريره باعتماد ثلاثة مشاريع مقررات. وتم اعتماد المقررات الثلاثة في الجلسة السادسة. ونظرت اللجنة في الجلسة ذاتها في مقررين آخرين واعتمدتهما. ونصوص المقررات واردة في المرفق الأول من هذا التقرير (المقررات ١/٩ و ٢/٩ و ٣/٩ و ٤/٩ و ٥/٩).

باء - الآراء التي أبديت بعد اعتماد المقررات

١١٤ - أعاد ممثل فرنسا تأكيد الحاجة إلى توزيع مشاريع المقررات في الوقت المناسب باللغات الرسمية الست وفقا لقاعدة الـ ٢٤ ساعة.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى

١١٥ - اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها العاشرة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (انظر المرفق الأول، المقرر ٦/٩).

دال - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

١١٦ - أذنت اللجنة لمقررها بإكمال تقريرها، مع مراعاة أية تعديلات أو تعليقات تلقاها من الوفود.

سادسا - اختتام الدورة

ألف - البيان الختامي لمساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٧ - أدلى مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالنيابة عن مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببيان هنأ فيه الرئيس على ما قام به من عمل رائع في توجيه سير الاجتماع وأثنى على المكتب لما قدمه من دعم مكين، يسر العمل وأتاح للوفود الإعراب عن آرائها وتبادل الرأي فيما بينها. كما أعرب عن تقديره أيضا للوفود لما أبدته من توجيهات أثناء الدورة بشأن سياسات وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي سيجري تنفيذها في المستقبل.

١١٨ - وذكر أن الأعمال التحضيرية لدورة اللجنة الرفيعة المستوى سبقتها مناقشات ومشاورات مستفيضة فيما بين الحكومات، وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بشأن الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والأفكار الرامية الى وضع اتجاهات جديدة لهذا التعاون.

١١٩ - وأشار أيضا الى المشاورات التي أجراها الرئيس والمكتب بشأن المسائل السياسية والإدارية والمالية المتعلقة باللجنة الرفيعة المستوى دعما لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٢٠ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج التأييد الواسع النطاق الذي لقيه الاقتراح المتعلق بالاتجاهات الجديدة، وأعلن عن عزمه على تيسير تنفيذ هذه الولاية الجديدة على نحو ما جاء في مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ٢/٩.

١٢١ - وذكر أن المقررات المتخذة في دورة اللجنة الرفيعة المستوى لا تمثل فحسب استمرارا مناسبا ومعقولا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٤١ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ والمقررات المتخذة في الدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى، بل يمكن اعتبارها أيضا حدثا هاما في مجال تنشيط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال إن من المقررات الرئيسية في هذا الصدد المقررات المتعلقة بالمسائل ذات الأولوية المتمثلة في اتخاذ مبادرات أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتركيز الأنشطة في المجالات ذات الصلة، وتوثيق التكامل بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بينها.

١٢٢ - وأعاد تأكيد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز موارد الوحدة الخاصة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها والاستجابة للمقرر الخاص بالاتجاهات الجديدة الذي اتخذ في دورة اللجنة الرفيعة المستوى.

١٢٣ - وقدم مساعد مدير البرنامج مقترحات محددة لدعم مخصصات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال دورة البرمجة التالية. وأكد أن هذه التوصيات سيبحثها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المقرر أن يجتمع في الأسابيع القليلة القادمة.

١٢٤ - وأثنى مساعد مدير البرنامج على الأمانة العامة لما بذلته من جهد كبير دعما لدورة اللجنة الرفيعة المستوى، وأعرب عن تقديره لمدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللعاملين معه لقيامهم بإعداد الوثائق ذات الصلة ولما قدموه من خدمات للجنة الرفيعة المستوى.

باء - البيان الختامي للرئيس

١٢٥ - اختتم الرئيس الدورة بالإعراب عن ارتياحه لما تحقق من نتائج إيجابية ولما أبدته الحكومات وكذلك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من تعاون جم.

١٢٦ - ونوه الرئيس بالآراء الإيجابية التي أبدتها الوفود بشأن التوصيات الواقعية والممكنة التنفيذ الواردة في الوثيقة المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وطلب من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تساعد في تنفيذ هذه المقررات.

١٢٧ - وهنأ الرئيس الوفود على ما تحقق من نتائج وأعرب عن شكره لنواب الرئيس، والمقرر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأعضاء الأمانة العامة، لما قدموه من إسهام هام في نجاح الدورة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/اغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.78.II.A.11 وتصويب)، الفصل الأول.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/35/39، و Corr.1).

(٣) المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39).

(٤) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39).

(٥) المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39).

(٦) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39).

(٧) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39).

(٨) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39).

(٩) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39).

(١٠) "التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب"، مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٩٠، وللاطلاع على لمحة عامة وموجز للتقرير، انظر A/45/810 و Corr.1، المرفق.

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة

١/٩ التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس أيرس ومقـــررات اللجنـــة الرفيعـــة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تحيط علما مع التقدير بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]،

١ - تعرب عن ارتياحها لزيادة أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أبلغ عنها كل من البلدان النامية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - تدعو جميع أطراف الجهد الإنمائي الى إيلاء الأولوية العليا لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ مع النظر أولا في استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج تعاونها التقني؛

٣ - تعرب عن أملها في تعزيز الالتزام باستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال تعزيز مراكز التنسيق الوطنية وزيادة الدعم المالي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٤ - تلاحظ مع التقدير النهج والمبادرات الاستراتيجية الجديدة التي ميزت البرنامج الذي تدعمه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كبرنامج تقديم المساعدة التقنية الى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومبادرة المنتدى الآسيوي - الأفريقي ومقترح تبادل الخبرة بين بعض بلدان أمريكا اللاتينية وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة؛

٥ - تلاحظ أيضا مع التقدير الاهتمام الذي خصت به العناصر الرئيسية لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في تقرير لجنة الجنوب[ب]؛

(أ) TCDC/9/2 و Corr.1.

(ب) التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب (نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٠) وللاطلاع على لمحة عامة وموجز لتقرير لجنة الجنوب، انظر A/45/810 و Corr.1، المرفق.

٦ - تحث جميع أطراف الجهد الإنمائي على أن يواصلوا إيلاء الأولوية العليا لتلك العناصر الرئيسية، التي تشمل، فيما تشمل، تعزيز التزام البلدان بالتعاون بين بلدان الجنوب، واستخدام المرافق التدريبية والتعليمية للبلدان النامية وتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، والتعاون بين المؤسسات في الجنوب وتعزيز الأمن الغذائي؛

٧ - تدعو الحكومات وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الحكومية الدولية المختصة الى أن تواصل تحسين جودة وتوقيت تقديم التقارير المتعلقة بتعزيز وتطبيق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الأصعدة دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي والدولي؛

٨ - تطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم الى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر.

٢/٩ الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تعيد تأكيد أهمية برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، كأداة من أدوات التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف،

١ - ترحب بالتقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[ج]، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتعرب عن اقتناعها بأن التقرير يشكل مساهمة هامة في تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢ - تعترف بأهمية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة استخدام كل من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كأداتين ديناميتين لدعم تنمية البلدان النامية ولتوسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٣ - تؤيد، بوجه عام، التوصيات المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة هامة لتسخير القدرات ذات الشأن الموجودة في العالم النامي؛

(ج) TCDC/9/3.

٤ - تؤيد، بصفة خاصة، التوصيتين المتعلقتين بإقرار نهج استراتيجي يتسم بالتركيز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبانتقاء قضايا ذات أولوية، مثل التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، والتخفيف من حدة الفقر، والإنتاج والعمالة، وتنسيق السياسات العامة للاقتصاد الكلي، فضلا عن التعليم، والصحة، ونقل التكنولوجيا، والتنمية الريفية؛

٥ - تحث الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات والكيانات في القطاعين العام والخاص على حد سواء، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، على أن تدمج الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها المخصصة للتعاون التقني؛

٦ - تدعو الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة إلى النظر في زيادة مخصصات الميزانية الموجهة إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتحديد ترتيبات تمويل جديدة، مثل التمويل الثلاثي، والتمويل من القطاع الخاص، فضلا عن تعبئة مساهمات بما يكفل توافر موارد كافية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٧ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى برنامج ضمان قيام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور إيجابي فعال داخل منظومة الأمم المتحدة، توخيا للتوسع في تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تنفيذا فعالا، مع السعي إلى خفض تكلفة إنجاز البرامج المقبلة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٨ - تدعو اجتماع الخبراء الحكومي الدولي، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، إلى أن يأخذ في اعتباره تماما تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة، مع التشديد بصفة خاصة على المقرر المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن يقترح توصيات للتطبيق العملي للاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٩ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدرج في تقريره الذي يقدم كل سنتين، الذي سيقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها العاشرة، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٣/٩ إطار عام لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتطبيقه

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير إلى الفقرة ٢ من مقررها ١/٨ المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، التي طلبت فيها من مكتب اللجنة الرفيعة المستوى تعديل المواعيد المحددة لتقديم الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية معلومات دقيقة في الوقت المناسب لأجل إعداد التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[د]

وإذ تحيط علما بالتقرير المتعلق بتوقيت الدورات المقبلة للجنة الرفيعة[هـ] ،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير المتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض منظومة الأمم المتحدة للسياسات والاجراءات فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية[و]،

١ - تؤيد توصية مكتب اللجنة الرفيعة المستوى بالابقاء على الترتيبات الحالية والتوقيت الحالي، بما يتيح لمنظمات الأمم المتحدة والحكومات فرصة تقديم تقارير مستكملة إلى اللجنة؛

٢ - تدعو وكالات منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، في الاجتماع المقبل لمراكز تنسيق الوكالات، باستعراض حالة تطبيق المبادئ التوجيهية، ومواصلة صقل وتحسين السياسات والاجراءات داخل منظومة الأمم المتحدة، وإعداد تقرير كي تنظر فيه لجنة التنسيق الادارية؛

٣ - تسلم بالدور الجوهري الذي تنهض به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تعزيز ذلك التعاون والتوسع فيه، وبموقعها الرئيسي في تنفيذ الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك توفير المعلومات عن مراكز الامتياز في البلدان النامية؛

(د) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(هـ) TCDC/9/4، الفصل الأول.

(و) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

٤ - تكرر تأكيد الضرورة الملحة للابقاء على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة، وترحب بإعادة تأكيد مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لقراره الذي يحمل ذلك المعنى؛

٥ - تدعو المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توفير ملاك من الموظفين واف وكاف لدعم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها والاستجابة للمقررات المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤/٩ - تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

١ - ترحب بجهود مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى زيادة تخصيص موارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالالتزام بدعم عمل مركز الجنوب، وبتعهده المعلن والتزامه بالعمل مع الأطراف المعنية من أجل توسيع رأس المال الأساسي لصندوق بيريز - غويريرو الاستئماني؛

٢ - تحيط علما ببيان مدير البرنامج بشأن ضرورة تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥/٩ منحة مجموعة الـ ٧٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

ترحب باستحداث منحة مجموعة الـ ٧٧/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧، في حزيران/يونيه ١٩٩٤، الرامية إلى التشجيع على زيادة التوعية بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب ودعم أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦/٩ جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشـــرة للجنة الرفيعـــة المستوى المعنيـــة باستعراض التعـــاون التقني فيما بيـــن البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها التاسعة،

١ - تعتمد جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها العاشرة، التي ستعقد في عام ١٩٩٧:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - انتخاب رئيس الدورة.

٣ - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس.

٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس أيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب.

٦ - النظر في تقريري مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧ - الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (بما في ذلك مثلا الترتيبات الإدارية والقانونية والإعلامية والمالية).

٨ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى.

١٠ - مسائل أخرى.

١١ - اعتماد التقرير.

٢ - تطلب الى مكتبها أن يقوم، بالتعاون مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعديل مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة، على النحو المعتمد في الدورة التاسعة، مع المراعاة التامة لنتائج الدورة التاسعة، وكذلك التطورات المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على صعيد العالم، بما في ذلك في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية الهامة. وينبغي تعميم مشروع جدول الأعمال المؤقت على جميع الدول في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل انعقاد الدورة العاشرة.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة

TCDC/9/1	حالة وثائق ما قبل الدورة
TCDC/9/2 و Corr.1	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب
TCDC/9/3	الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان
TCDC/9/3/Add.1	إطار عمل باندونغ للتعاون بين آسيا وافريقيا: رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الممثلين الدائمين لاندونيسيا واليابان لدى الأمم المتحدة
TCDC/9/4	النظر في تقارير مكتب اللجنة الرفيعة المستوى ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
	‘أ’ توقيت الدورات المقبلة للجنة الرفيعة المستوى؛
	’ب’ تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتبعة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
	’ج’ الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مثل الترتيبات الإدارية والقانونية والإعلامية والمالية.
TCDC/9/L.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح، بما في ذلك قائمة الوثائق
TCDC/9/L.2	إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال